رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٣ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٤ / ٤ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

دور الأمين العام للأمم المتحدة في الأمن البيئي والتنمية المستدامة

The Role of the Secretary-General of the United Nations in Environmental Security and Sustainable Development

م.د. احسان محمد هادي

Dr. Ihsan Muhammad Hadi
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية
University of Kufa/ College of Political Science

ihsanm.alkarawi@uokufa.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

التلوث البيئي من التهديدات التي تمس الوجود البشري لذلك يجب توضع ضمن حفظ الامن والسلم الدوليين وعلى الأمين العام للأمم المتحدة ان يكون دوره فاعل في هذا المجال, فحماية البيئة من المواضيع الحديثة التي أهتم بها القانون الدولي والمنظمات الدولية, كونها تهم حياة الإنسان, وهو ما يطلق عليه الحق في الحياة؛ فتلوث البيئة له آثار خطيرة على حياة الإنسان مما يسبب نشر الأمراض بسرعة فائقة. فتخليص الإنسان من بيئة ملوثة يعني تخليصه من الفناء والدمار؛ فحماية البيئة يعني حماية الأحياء البرية والمائية وحماية النظم الطبيعة واستغلالها على نحو يضمن استمرارها وفق نظام طبيعي متزن دون تبذير للموارد المتاحة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: "الأمين العام", "الأمن البيئي", "التنمية المستدامة".

Abstract

Environmental pollution is one of the threats that affect human existence; therefore, it should be included in the preservation of international peace and security. The Secretary-General of the United Nations must play an active role in this area. Protecting the environment is a modern topic that international law and organizations have focused on, as it concerns human life, which is referred to as the right to life. Environmental pollution has serious effects on human life, causing the rapid spread of diseases. Freeing humans from a polluted environment means freeing them from annihilation and destruction. Protecting the environment means protecting wildlife and aquatic life, as well as safeguarding natural systems and utilizing them in a way that ensures their sustainability according to a balanced natural system without wasting available resources to achieve sustainable development.

Keywords: "Secretary-General", "Environmental Security", "Sustainable Development."

المقدمة

تعد الأمم المتحدة في غاية الأهمية, باعتبارها منظمة عالمية فاعلة ومحايدة, بل هي المنظمة الأكبر والأوسع والشاملة على الساحة الدولية, وتعود أهميتها بعدم وجود سلطة سياسية مسيطرة على الصعيد العالمي؛ هدفها الأساسي المعلن من انشائها هو تجاوز الفوضى الدولية, وارساء الحد من النزاعات والصراعات الدولية, ومهمتها في حفظ الأمن والسلم الدوليين الذي هو من أهم مقاصدها, وتصدر هذا المقصد ديباجة الميثاق ومادته الأولى, وتحفيز الدول على التعاون لحل المشاكل المشتركة.

ففي القرن الحالي تعددت التهديدات وتنوعت أشكالها وأعدادها في حقل الدراسات الأمنية, مما فرضت بعداً ومفهوماً جديداً للأمن والسلم الدوليين وتوسيع نوعي له مما يتطلب استجابة دولية وإيجاد صيغة جديدة للأمن

الجماعي خارج عن المدلول الكلاسيكي الذي اختزل المفهومين الأمن والسلم الدوليين في نطاق الحرب والنزاعات والصراعات المسلحة؛ فتواجه الأمم المتحدة على نحو متزايد بمطالب للعمل على دعم وجهة نظر موسعة للأمن الجماعي لتشمل مواضيع عديدة جديدة مهددة للحياة البشرية كالظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري) Greenhouse Effects أو الاحترار العالمي Global Warming والتغييرات المناخية Climate Changes والكوارث الطبيعية والمجاعة والفقر ومعالجة مستويات التنمية وغيرها.

لقد اتضح أن القضايا البيئة والتنمية تعد من أبرز القضايا التي تواجه العالم هي كبيرة ومعقدة مما كان يعتقد, وهذه المشكلات التي كانت تبدو في السابق مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد المحلي للدولة المعنية, إلا تفاقم المشكلات فجأة وتحولت إلى أزمات شائكة مستعصية على الدولة مواجهتها منفردة, وانها أصبحت ظاهرة عالمية وأزمات عابرة للحدود الوطنية كونها تضر بالإنسان ووجوده اينما كان على الكرة الارضية, وهي أكبر من أي وقت مضى لتفرض نفسها على جدول الأعمال العالمي وموضعاً رئيساً جديداً في العلاقات الدولية, مما يتطلب بذل جهود دولية مشتركة وتدخل فاعلين من غير الدول لإيجاد حلولاً عالمية لها.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة بأنه لم تعد قضية البيئة والأمن البيئي تخص دولة معينة, بل أنها تشمل المجتمع الدولي أجمع والسبب يعود سبب الرئيس ذلك الثورة التكنلوجيا وتطور التصنيع الملوث من دون الاهتمام بالبيئة مما يهدد حياة البشرية, فظهرت تأثيرات البيئة العابرة للإقليم, مما يتطلب تعاون دولي لذلك, وعلى الأمين العام للأمم المتحدة بأخذ دوره في مواجهة هذا الخطر المهدد للأمن الدولي والحياة البشرية والاهتمام بالتنمية المستدامة عالمياً.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

١- تعريف بمهام الأمين العام للأمم المتحدة, وتوضيح مفاهيم الجديدة من الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

٢- توضيح دور الأمين العام في المتغيرات الجديدة من الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

إشكالية البحث: أن التدهور البيئي والتغير المناخي والأضرار بالطبيعة جعلت الحياة في الأرض مهددة, فلم تعد البيئة مسألة خاصة لدولة معينة, بل أنها أصبحت مشكلة دولية تتطلب توافر الجهود الدولية لمواجهة هذا الخطر, وتعد منظمة الأمم المتحدة متمثلة بدور الأمين العام للأمم المتحدة بأخذ دوره لمواجهة هذا الخطر. ومن هنا يطرح سؤال ان التلوث البيئي الذي يهدد الحياة البشرية ألا يعد تهديد للأمن الدولي الذي جاء ذلك في ديباجة وميثاق الأمم المتحدة؟ وهل الأمين العام أخذ دورة في مجال الأمن البيئي والتنمية المستدامة في المجتمع الدولي والجمعية العامة ومجلس الأمن؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها الأمين العام للأمم المتحدة مهام جديدة بعد تعدد وتنوع التهديدات في عصرنا الحالي, ومدى قدرته على معالجة الأمن البيئي وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة عن طريق التنبيه للأزمات البيئية في في الساحة الدولية وفي الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

منهجية البحث: أستند البحث على منهجين أساسيين هما المنهج التحليل النظمي لكشف الأساس القانوني لعمل الأمين العام للأمم المتحدة حسب مواد الميثاق المنظمة الدولية, أما الثاني فهو المنهج التحليل الوصفي كأداة ملائمة بالاعتماد على جمع المعلومات والبيانات والمفاهيم وتصنيفها وعرضها بشكل علمي منظم من أجل توضح المهام الجديدة بعد تعدد وتنوع التهديدات للأمن الدولي تجزئتها ودراستها بعمق لأجل الوصول لهدف البحث المنشود.

هيكلية البحث: انطلاقاً من اشكالية الدراسة وفرضيتها, تم تقسيم البحث من مقدمة وخاتمة ومبحثين رئيسين وكما يلي:.

المبحث الأول: تعريف بالأمين العام ومهامه العامة وفي الأمن البيئي والتنمية المستدامة

تعد منظمة الأمم المتحدة من الفواعل الرئيسة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية, والأمانة العامة فرع أساسي فيها, وهي بمثابة الجهاز الإداري التنفيذي لهذه المنظمة الدولية, وتقوم بالأعباء الإدارية للمنظمة, ويرأسها الأمين العام ويتمتع بأهمية خاصة لما يقوم به من واجبات ومهام؛ وتضم الأمانة العامة مجموعة من الموظفين الدوليين التابعين للمنظمة يتولى الأمين العام تعينهم باعتباره الرئيس الإداري الأعلى لهذا الجهاز ويتم اختيارهم وفقاً للقواعدة والوائح التي تضعها الجمعية العامة, ويعملون بشكل مستقل عن ارادة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة, والأمين العام كونه أكبر موظف إداري في المنظمة يتمتع باختصاصات ادارية وسياسية لمواكبة نشاط المنظمة وتحقيق أهدافها, وهو المسؤول عن موظفي الأمانة العامة, وتتولى الأمانة العامة نشاطات المنظمة اليومية؛ وتقوم الأمانة العامة بتنفيذ ما تقرره المنظمة. وعلى الأمين العام للأمم المتحدة أخذ دوره بالتحذير من التهديد الكبير للبيئة ووضعها بالأجندات الدولية وتصدرها المسرح الدولي كونها تهديد كبير للبشرية جمعاء.

المطلب الأول: تعريف بالأمين العام ومهامه العامة:

أولاً: تعريف بالأمين العام:

يعد الأمين العام للأمم المتحدة دوره محوري في البناء الهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة ويتصرف نيابة عن جميع أعضائها, وهو من المكونات الرئيسة داخل المنظمة, وهو المسؤول والمشرف عن كل اعمال الأمانة العامة التي تعمل كمكتب تنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة, كما يعتبر من المناصب الأكثر حساسية التي تلعب دوراً مهماً في سير المنظمة وعملها وتوجيه أجندة المنظمة, والحفاظ على تماسك الدول الممثلة فيها لتحقيق أهدافها, وله دور في التأثير في نطاق السياسة الدولية, إلا ان تأثيره تباين على نطاق واسع منذ عام ١٩٤٦.

إلا أن منصب الأمين العام للأمم المتحدة يستند في عمله إلى العديد من الأسس القانونية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة, وقد حدد له صلاحيات محددة كونه الموظف الإداري الأول؛ بمعنى انه أوكلت له الاختصاصات ذات الصفة الادارية, أي لا يضع سياسات المنظمة, وإنما يقدم توصيات للدول الأعضاء قد تقبلها أو تعدلها أو ترفضها, وبالنهاية عليه تنفيذ ما تتفق عليه الدول الأعضاء[١].

إذ جاء في الفصل الخامس عشر من ميثاق الأمم المتحدة بدءاً من المادة (٩٧) التي تنص على أن يكون للهيئة أمانة وتشمل أميناً عاماً, ويتم تعيين الأمين العام من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة البالغ عددها (١٩٣) دولة عضواً بموجب قرار من قبلها بالاستنادً على توصية من مجلس الأمن كما هو منصوص في المادة (٢٧) من الميثاق الخاصة بالتصويت, فان توصية مجلس الأمن في هذا الشأن يجب ان تتوافر لها لكي تصدر قرارها بالاختيار الأمين العام للمنظمة, ويمكن لأي عضو في مجلس الأمن من الاعضاء الدائميين استبعاد مرشحاً لهذا المنصب باستخدام حق الفيتو, ويتم التصويت داخل مجلس الأمن بأغلبية الحاضرين المشتركين في هذا الشأن تصدر بأغلبية تسعة أصوات على الأقل على أن يكون من بينهم الدول الدائمة العضوية الخمسة مجتمعة, أما قرار الجمعية فيصدر بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت, باعتبار أن تعيين الأمين العام من المسائل الموضوعية, ويجب أن يتمتع الأمين العام بأعلى قدر من الموضوعية والكفاءة والحياد والنزاهة والرضا العام من المجتمع الدولي[٢].

ولم يحدد ميثاق الأمم المتحدة مدة عمل الأمين العام, ومدى إمكانية تجديد الولاية له, وحسماً للخلاف أصدرت الجمعية العامة عام ١٩٤٦ قرار نظامها الأساسي حددت مدة عمله لخمس سنوات قابلة للتمديد أو التجديد لمرة واحدة فقط[٣], وقد جرى العمل على اختيار الأمين من بين الشخصيات السياسية الهامة في الدول الصغيرة أو المحايدة كوسيلة لضمان عدم تحيزه لإحدى الدول الكبرى من الأعضاء في المنظمة[٤]؛ ويعمل الأمين العام وموظفو الأمم المتحدة لصالح المنظمة الدولية وليس لهم العمل لصالح دولهم أو أية سلطة أخرى, واشار الميثاق بضرورة أن يتعهد كل عضو في المنظمة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين عند القيام بمهامهم ومسؤولياتهم, وهذا ما أشارت إليه المادة (١٠٠) من الميثاق صراحة[٥].

أن الغموض وعدم الدخول في تفصيلات في بنود ميثاق الأمم المتحدة أدى إلى نوع من المطاطية تفسيره وهي متغيرة بحسب كل حقبة مرت بها منظمة الأمم المتحدة؛ لقد مر على هذا المنصب عقود التي تلت إنشاء المنظمة بعدة تطورات وتحولات جابه خلالها العديد من الضغوط والتأثيرات القانونية وغير قانونية, مما جعل الأصوات تعلو إلى ضرورة إصلاح ودعم هذا المنصب لتلائم مع المستجدات الدولية والتطورات التي طرأت على المجتمع الدولي, والأحداث المتسارعة والمتغيرات التي جرت على العلاقات الدولية بمختلف أنواعها, وكذلك مواجهة التحديات التي أنتجتها التطورات والتحولات الجديدة والتي جعلتها تؤثر بشكل متباين على التعاون والتنسيق الدوليين في العديد من المجالات في ظل انتقادات كبيرة لطريقة تعيين الأمين العام ومساهمة الدول الأعضاء في التوافق عليه[٦].

ومما يلفت النظر إلى دور الأمين العام كفرد في بيئة تشغلها الدول, ويعتبر موظفاً دولياً, فهو لا يمثل الجهاز الذي يرأسه فحسب بل هو يعمل كأمين عام لكافة الأجهزة الأخرى, وهذا اعطاه مكاناً في مجالس الأمن والحق في التدخلات بالمناقشات وعرض التقارير وهذا ما تقضى به لوائح الأنظمة الداخلية لأجهزة المنظمة, كما يضطلع بوظائف أخرى حسب توجيهات وتعليمات هذه الأجهزة ووضع قرارها موضع التطبيق– والأمين العام هو الذي يضطلع بالمسؤولية وليس الجهاز الذي يسمى الأمانة العامة[٧].

ثانياً: مهام الأمين العام:

نظراً للمكانة الرفيعة التي يتبوأها الأمين العام على قمة الهرم الإداري لمنظمة الأمم المتحدة, فهو يجمع في ممارسته لاختصاصه عدة مهام, أولها المهام الإدارية كونه الموظف الإداري الأكبر في المنظمة, وكذلك يمارس المهام السياسية كونه شخصية دولية يملي عليه الموقع الذي يحتله قدراً كبيراً من الأهمية والمكانة الدولية والتأثير في العلاقات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة؛ فبعض المهام ينهض بها بموجب الصلاحيات المنصوص عليها بالميثاق, وأخرى يمارسها بحكم موقعه المميز في منظمة الأمم المتحدة وبالتالي اعطته مكانة بارزة في المجتمع الدولي, وايضاً مبادراته الخاصة تبعاً لما يتمتع به أمين عام من خصائص قيادية وصفات شخصية وحنكة دبلوماسية في المجتمع الدولي فانه يعتمد على قدرته بالإقناع بالاضافة الى الهالة الحيادية والصفة الدولية التي يتمتع بها, كل ذلك مكنه من يضع أجندة نشطة على الساحة الدولية[٨].

ففي المنظمات الدولية ومشاركة الدول فيها فرضت صورة من صور الاتصال الدولي عرف بـ"الدبلوماسية المتعددة Multilateral diplomacy" الأطراف و"دبلوماسية القمة Summit diplomacy " و"دبلوماسية المستوى العاليHigh–level diplomacy", وللأمين العام للأمم المتحدة دور دبلوماسي هام على الساحة الدولية, ونظراً لدور الفاعل في المنظمة فهو يمثلها على المستوى العالمي في كل ما يتعلق بحقوق المنظمة والتزاماتها القانونية, وله نفوذ معنوي كبير في البيئة العالمية والسياسة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وجوداً فاعلاً, لذلك فإن منصب الأمين العام من أصعب المناصب لما يتطلبه من شخصية فاعلة ودبلوماسية بارعة وتوازن الإقدام ان يتحلى بها ويواجه القيود التقليدية التي تحاول القوى الكبرى فرضها عليه في الساحة الدولية, اضافة إلى ان هنالك صفات يجب أن يتمتع بها كل أمين عام يمسك بهذا المنصب من النزاهة وخصائص قيادية وصفات شخصية مميزة تؤهله للعمل في أخذ دوره في المجتمع الدولي.

فالمهام الإدارية التي يقوم بها عديدة منها يمثل المنظمة على الصعيد الدولي فيما يرتبط بها من اتفاقيات سواء مع الدول أو مع المنظمات الدولية الأخرى ويوقع نيابة عنها, ويقوم بإخطار الدول بمواعيد انعقاد جلسات الجمعية العامة سواء في ذلك الدورات العادية أو الاستثنائية, ويقدم في الدورات الاعتيادية للمنظمة تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن نشاط المنظمة, ويتضمن التقرير عادة بياناً عن القضايا السياسية الدولية وذات المساس بحفظ السلم والأمن الدوليين, بما في ذلك التطورات الاقتصادية والتعاون الفني وسير برامج الأمم المتحدة في مختلف المجالات وما يتعلق بالتطورات الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ ويتلقى التقارير الواردة عن الاجهزة الرئيسة وهي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوصاية ومحكمة العدل الدولية وكذلك تقارير اللجان الفرعية وتقارير الوكالة المتخصصة, وإعداد الدراسات والتقارير التي تطلبها فروع الأمم المتحدة, وتسجيل ونشر المعاهدات التي تبرمها الدول الأعضاء والمنظمة الدولية على وجه السرعة حسب المادة (١٠٢) من الميثاق, ومتابعة تنفيذ القرارات والأعمال القانونية الصادرة عن فروع المنظمة[٩].

أما الاختصاصات السياسية الهامة للأمين للأمم المتحدة التي منحها له ميثاق الأمم المتحدة هي:

١- تنبيهه لمجلس الأمن إلى أية مسألة يرى من شأنها أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك حسب المادة (٩٩) من الميثاق, وبذلك فإن هذه المادة تعطي للأمين العام اختصاصاً سياسياً وتمنحه سلطة تقديرية واسعة ذات طبيعة سياسية واضحة.

٢- للأمين العام حق حضور كل اجتماعات اجهزة المنظمة من الجمعية العامة, ومجلس الأمن, والمجلس الاقتصادي, ومجلس الوصاية, وبما أن الأمين العام له حق الحضور لاجتماعات أجهزة المنظمة, وبهذه الاجتماعات لا بد أن تطرح مسائل سياسية تكون محلاً للنقاش, بذلك يتاح أمام الأمين العام ممارسة اختصاصه السياسي علماً أن النظام الداخلي لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن يجيز للأمين العام أن يطرح آراء شفاهية أو يبدي رأيه كتابياً في المسائل السياسية المدرجة ضمن جدول الأعمال.

٣- القيام بتنفيذ المهام السياسية التي يكلف بها من قبل الأمم المتحدة, إذ يقوم الأمين العام بتنفيذ العديد من المهام الموكلة إليه عندما تسند بعض الاعمال والمهام الدولية له.

٤- القيام بمهام سياسية بناء على طلب دولة أو بعض الدول, إذ يدخل ضمن الاختصاصات السياسية التي يقوم بها الأمين العام والتي توكلها اليه الدول؛ لا شك أن الاشتراك المباشر من قبل الأمين العام في مجال العلاقات الدولية هو أحد المظاهر الجديدة التي استحدثتها المنظمات الدولية[١٠].

ان نصوص ميثاق الأمم المتحدة فقد حددت اختصاص كل هيئاتها ومنها الجمعية العامة فخول للجمعية العامة اصدار التوصيات بصدد المشاكل المعروضة عليها[١١], كما يقوم الأمين العام بتقديم المشورة والاستشارة للهيئة العامة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الفنية والتخصصية بالإضافة الى دوره السياسي[١٢].

وبذلك تضمن انشاء منظمة الأمم المتحدة لمعالجة مواضيع ومشكلات دولية وهي الركيزة الاساسية التي من أجلها انشأت, وتعمل على تنسيق في الاراء والمواقف بين الدول باطار الحوار اتجاهها, لذلك تمارس وسائل ضغط على الدول من أجل معالجتها, وكما بامكانها تعبئة الرأي العام الدولي وهذا يكون في صميم نطاق عمل الأمين العام للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: تعريف بالأمن البيئي والتنمية المستدامة:

ازدادت تأثيرات البيئة في حياة الإنسان, فظهرت تأثيرات البيئة العابرة للحدود الوطنية والإقليمية, فعندما تتلوث بيئة بحرية في سواحل بحر دولة ما أو في جوها أو في أرضها أو في جوفها ينتقل التلوث البيئي الى الدول المجاورة, ونلحظ هل هنالك علاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ومن هنا يجب بيان المفاهيم؛ هل هي علاقة ودية أم عدائية, وهل هي علاقة أحادية أم تبادلية, وهل هنالك تناقض بين البيئة والتنمية, وأن كان هناك تناقض وتعارض يحل لصالح مَن البيئة أم لصالح التنمية.

أولاً: مفهوم الأمن البيئي:

بسبب الثورة العلمية والتطور الصناعي الهائل والمتسارع والأنشطة والسلوكيات اللاواعية تجاه البيئة, وكذلك الزيادة المهولة بمعدلات نمو سكان الارض, أدى الى الزيادة في الطلب على موارد الأرض واستهلاكها بصورة

عشوائية وغير صحيحة لسد حاجة السكان ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وتجاهل محدودية المصادر واستنزافها؛ فافعال البشر النهم للتقدم العلمي والتكنلوجي باستخدام أدوات غير صديقة للبيئة وتلويثها بمخلفاتها نراه سبب رئيس بتدهور النظام البيئي العالمي الأمر التسبب بحدوث ظواهر الطقس المتطرفة أكبر بكثير من المألوف في السابق من عواصف الشديدة والأعاصير المدارية وموجات حارة على مستوى العالم مصاحبة له.

فالأمن من الضرورات الأولى لوجود المجتمع واستمراره, والأمن كمفهوم يأخذ صوراً عديدة ومتشعبة بقدر تعدد المجالات التي تتصل بهذا المفهوم, ويرى الأمن على انه الصورة العقلية لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة والعيش في حالة توافق وتوازن أمني, ويعني الأمن أيضاً مجمل الإجراءات الأمنية التي تتخذ لمواجهة التهديدات على عدة اصعدة والمستويات الاجتماعية والسياسية واقتصادية وثقافية سواء كانت من الداخل والخارج[١٣].

اما مفهوم "البيئة Environment" لفظة شائعة الاستعمال في العديد من الاختصاصات يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها, فيعرفها المختصون علمياً على أنها "مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيشها الكائنات الحية, وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم فيها, وأن النظام البيئي هو المساحة الطبيعية وما تحويه من كائنات حية (نباتية وحيوانية) وموارد غير حية (مياه, تربة, تضاريس, مناخ..) وتفاعلها بعضها مع بعض في الظروف البيئية في علاقات تأثراً وتأثيراً, وما تولده من تبادل بين الأطر الحية وغير حية". والبيئة اصطلاحاً فهي تعني "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم", أي أن البيئة الطبيعية تشمل كلاً من المكونات الرئيسية الأربعة التالية: الغلاف الجوي, والعنصر المائي, واليابسة, والمحيط الجوي, وبما تشمله هذه المكونات من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر الطاقة بالإضافة إلى النبات والحيوانات, فهنالك علاقة تبادلية بين الإنسان وبيئته, فهو يتأثر ويؤثر عليها[١٤].

لا شيء يؤثر على كوكب الأرض ويهددها أكثر من التلوث البيئي في القرن الحادي والعشرين, وأصبح موضوع اهتمام العلماء المختصين بالبيئة والصحة ورجال السياسة وصناع القرار في العالم, فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تدهور بيئي خطير, ولا زال مستمر بشكل يومي متواصل, فلا توجد منطقة في العالم بمأمن من التحديات البيئية وتدهورها, ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والغازات السامة الضارة الحابسة للحرارة "الاحترار العالمي Global Warming " واستنزاف طبقة الأوزون وما رافقه من تغير مناخي؛ كما أن المياه يزداد تلوثها في الأنهار والبحار والمحيطات بحيث أن أكثر من نصف انهار العالم هي الآن أنهار ملوثة بحيث الكثير من النباتات والحيوانات مهددة بالانقراض, فقد كانت تعد ثروة طبيعية فالكثير من المساحات الخضراء والغابات تم تجريفها وازالتها التي تعد موارد ضرورية لدعم متطلبات النمو, وسبب ذلك يعود للنشاطات البشرية المتزايدة والتي أصبحت تهدد التوازن البيئي.

إذ ان الحكومات تفكر بمصالح دولها وشعبها وتتجاهل البيئة ومطالب الشعوب الأخرى, فقد اهتمت الدول الصناعية بتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية في بلدانها على حساب الدول الأخرى التي أصبحت ضحية لها, إذ أن الدول الصناعية هي المسبب الأول لمشكلة التلوث, وتعريض الأمن البيئي الدولي للخطر.

فقد أخذ التعاطي مع التحديات البيئية بشكل متزايد على أنها قضايا أمنية وجزءاً من الأجندة الدولية للسياسة العالمية, وتعددت الادبيات التي تربط التغيرات البيئية والمناخية بالصراعات البشرية, لكونها محفز كبير لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من نطاقات محلية إلى مستويات النزاعات الدولية, كما هو الحال في التغير المناخي والاحترار الذي تسبب بندرة حادة في مياه مما أثر على الأمن المائي للدول الذي قد يطلق العنان للصراعات وحروب, على حد تعبير "كلاوس تيفور Klaus Toeper" الأمين العام لمنظمة اليونسكو إذ قال "أكثر الصراعات مرارة في المستقبل القريب سوف تخاض على المياه أكثر ما تخاض على الأرض أو النفط", وعليه فقد أصبح الحديث عن الأمن المائي يتصدر أولويات الدول التي بدونها لا يمكن تحقيق أمنها الغذائي وبالتالي أمنها القومي(١٥).

فالتدهور البيئي يؤدي تآكل امكانيات التنموية منطقة بعد أخرى, وهذا الترابط الأساسي الذي أصبح محط الاهتمام فقد جاء نتيجة تفاقم أزمات البيئة والتنمية, وان تحول مشاكل البيئة إلى مشاكل عالمية دفع العديد من المفكرين والمراكز البحثية والمؤسسات إلى جذب الولاء نحو الإنسانية أكثر من الولاء للدولة(١٦).

وأخذت المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة نتيجة الاختلال الكبير بالتوازن البيئي ان تبادر في أخذ دورها بتوسيع مفهوم الأمن, فقد كان مفهوم الأمن تقليداً مرتبط بالأمن العسكري ومواجهة التهديدات التي تواجه الدولة خارجياً أو داخلياً من عنف وتمرد, إلا ان التغيرات والتهديدات الجديدة التي تواجه الدول فتوسع مفهوم الأمن؛ فلم يوضع تعريف محدد لمفهوم "الأمن البيئي", إذ وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف الأمن البيئي بأنه "هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة", غير أن الملاحظ على هذا التعريف يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية, إلا ان هنالك تعريف آخر للأمن البيئي هو "المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي"(١٧).

بذلك الأمن البيئي يعني حماية البيئة والموارد الطبيعية من مخاطر التلوث والاستخدام الأمثل للموارد من دون الاخلال بالتوازن والنظام البيئي لأجل الحفاظ على الوجود البشري وتعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على مقدرات الأجيال القادمة.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة Sustainable Development مفهوم حديث نسبياً شاع استعماله في العقود الاخيرة من قبل المراكز البحثية والمؤسسات العلمية المختصة في مجال علم البيئة كون مفهومين البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض, فبرز هذا المفهوم أو مصطلح خلال مؤتمر "ستوكهولم" في السويد حول البيئة الإنسانية (UNCHE) عام ١٩٧٢ وكان أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم التنمية المستدامة على

نطاق واسع, فقد انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية, وأثمر المؤتمر عن وضع سلسلة توصيات التي أدت إلى انشاء برامج الأمم المتحدة للبيئة, وكان الاستخدام الفعلي لهذا المفهوم في عام ١٩٨٦ من قبل نادي روما من خلال ما يسمى (Eco– Development)[١٨].

وفي عام ١٩٨٣ شكلت لجنة "برونتدلاند Brundtland" نسبة الى رئيسة اللجنة وهي رئيسة وزراء سابقة في النروج "غرو هارليم برونتدلاند Gro Harlem Brundtland" عندما طلب منها تترأس اللجنة التي اقامتها بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٨/ ١٦١ في ١٩/كانون الأول/ ١٩٨٣ والتي عرفت باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة (برنامج عالمي من أجل التغيير), وعندها قالت رئيسة اللجنة "إن الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار قدم لي نقاشاً لم يكن في الإمكان تفنيده على نحو مقنع: ليس هنالك قائد سياسي آخر يصبح رئيساً ويتمتع بخلفية تمتد سنوات عديدة من الصراع السياسي على المستويين المحلي والدولي, كوزير للبيئة"[١٩]؛ واستمر عمل اللجنة برونتدلاند لمدة ثلاث سنوات من العمل والتشاور المستمر, وفي تشرين عام ١٩٨٧ أصدر تقريرها في كتاب "مستقبلنا المشترك Our Common Future", لتقترح استراتيجيات لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار وقد احالت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة لأجل اعتماد الأهداف والغايات منشودة من أجل التنمية المستدامة, والذي فيه استخدم مصطلح "التنمية المستدامة Sustainable Development" بشكل واضح وجعل المصطلح مشهوراً, وعرفها التقرير بوصفها عملية "تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة بها", بذلك يعد بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم "التنمية المستديمة" بتبنيه هذا المصلح الجديد, بذلك ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معنى هذا المفهوم[٢٠].

من المؤكد قد تم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة وذلك عام ١٩٩٢ في مؤتمر قمة "ريو Rio" أو "قمة الأرض Earth Summit" التي انبثق ما يسمى بـ(أجندة القرن ٢١) كونها مخطط للتنمية طويلة الأمد, وكخطة عمل عالمية في مجال التنمية, والذي بعدها استخدم بصورة واسعة, وعد هذا المؤتمر بمثابة بداية عصر لهذا المفهوم، وهي النقطة التي دخل منها إلى ادبيات في معجم الحكومات والوكالات الدولية[٢١].

وعرفها قاموس "ويبستر Webster" التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً", وعرفها "وليم رولكزهاوس W. Ruckelshaus" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة يتم في إطار عملية متكاملة وليست متناقصة"[٢٢].

وقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي بالاعتماد على التكنلوجيا الملوثة من دون مراعات البيئة مما أوجد العديد من الصناعات الغير صديقة للبيئة, مما تسبب زيادة مستويات التلوث المرتفعة, وقد أقرت المؤتمرات العالمية علناً "إن البيئة والتنمية متصلتان برباط لا ينفصم" وهي محاولة للتوفيق والجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية إلى جانب ظهور مبدأ جديد هو مبدأ "النظام الإيكولوجي Ecosystem" الداعي إلى الحفاظ على البيئة, وتم التشديد على ان تكامل النظامين الاقتصادي والبيئي أمر

حاسم إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تنجح, وشجع مؤسسات دولية هامة كـ(البنك الدولي World Bank) على تأكيد التزامهم بمبدأ بيئي جديد يعترف بأن التنمية والاستدامة البيئية شريكان[٢٣].

مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده, فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة, فهنالك من يركز على أن عنصر البيئة هو أهم العناصر الأساسية في التنمية المستديمة, فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية اخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد الذي لا زال يرتب أوراقه[٢٤].

التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث مرتكزات هي البيئة والمجتمع والاقتصاد, وهي عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمار الإيجابي ومسيرة التقدم هي نمط من التنمية يجمع بين الانتاج وحماية الموارد وتعزيزها, وجمعها معاً وتوفير أسباب العيش الملائمة وتحسينها والمحافظة على البيئة من التدهور والخلل. والتنمية المستدامة تهدف الى تحسين الطريقة التي تدار بها البيئة, لذلك تقوم التنمية المستدامة على عدد من المبادئ الأساسية المشتركة هي[٢٥]:

١- استمرار الدعم للحياة الإنسانية.

٢- استمرار الحفاظ على النوعية البيئية ومخزون طويل المدى لموارد الكائنات الحية.

٣- حق الأجيال المقبلة بالموارد التي تحمل قيمة مساوية لتلك التي تستخدم اليوم.

أما التنمية المستدامة على الصعيد البيئي تعتبر أداة مهمة لتحقيق الأمن البيئي من خلال آلياتها ومحتواها تعمل على تحقيق العديد من الأهداف منها تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان والحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة منها الزراعية والحيوانية, والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد الموارد المائية, فهي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على مقدرات الاجيال اللاحقة ضمن حدود وامكانيات البيئة بما يحقق الأهداف البيئية والاقتصادية في عملية تنموية.

بالمحصلة نرى أن التنمية المستدامة هي تلك السياسة التنموية والعملية شاملة المستمرة, تعبر عن تكامل والتوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية في المجتمع والحفاظ على التوازن البيئي, فهي تجمع بين بعدين هما التنمية كعملية الحفاظ على الموارد الطبيعية ولاستخدام العقلاني لها بوجه أمثل, والاستدامة كبعد زمني طويل, بذلك ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان تقام مع مراعاة البيئة والاستدامة الحياة على الأرض ذات بعد زمني من دون الاضرار والمساس بمقدرات الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها.

المبحث الثاني: دور الأمين العام في مجال الأمن البيئي والتنمية المستدامة

يمكن القول أن الأمم المتحدة سعت لتحقيق أهداف رفيعة لخدمة البشرية وتجاوز الفوضى الدولية, فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة حينما جعلت القصد من التعاون الدولي هو "حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية, وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للناس..."، وتلته الفقرة الرابعة من نفس المادة التي نصت على "جعل هيئة الامم المتحدة مرجعاً لتنسيق

أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة", من هنا ندرك أن هناك صلة بين حفظ السلم والأمن الدوليين وهو هدف المنظمة الأول وأساس وجودها– وبين الأهداف الاخرى لإيجاد أسس عامة للتعاون الدولي والتنسيق من أجل تعزيز الحياة على الكرة الأرضية. وظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في العمل البيئي نتيجة لتنامي العالمي بقضايا البيئة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة من دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة حول البيئة:

تتسم العلاقات الدولية في عصرنا الحالي بمستوى عالي من الاعتمادية الدولية المتبادلة, وهذه الاعتمادية لا تقتصر على العلاقات الاقتصادية فحسب بل شمل قضايا البيئة والصحة ايضاً, فالتلوث في دولة ما يؤثر الدولة المجاورة لها وكذلك الاحتباس الحراري الذي يعد مشكلة عالمية تحتاج المعالجة لها تكاثف جهود دولية متعددة الأطراف.

فقد كان للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة العالمية المهتمة بالقضايا الدولية وحفظ الأمن والسلم الدوليين الذي توسع معناه بعد تنوع التهديدات, فكان لها الدور السبق في لفت الانتباه إلى الأخطار المحدقة بالبيئة الإنسانية وارتباطها بالأمن الدولي وعدم استغلال البيئة كسلاح لتهديد الدول, فنظمت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات لمجموعة من القضايا "الإيكولوجية Ecology" أو علم البيئة, منها: التلوث والاحتباس الحراري, والتغير المناخي, والتصحر, وتلوث المياه وتردي التربية, وغيرها لإيجاد مجموعة من القواعد الآمرة لأجل تلافيها ثم تعلن الدول التزامها بتلك القواعد باعتبارها تحقق المصلحة العامة للبشرية, وتحدد تلك القواعد أشكال السلوك المقبول اتجاه البيئة وترفض السلوك غير المقبول.

وان بيئة الأرض باتت مهددة أكثر من السابق, وللأمم المتحدة ممثلها الأمين العام الدور الفاعل والمهم في ايجاد حلول لهذه المخاطر الجديدة ونشر الوعي على المستوى العالمي وتدارك الوضع البيئي العالمي المتدهور في الوقت المناسب قبل استفحال الأمر, فكانت جهودها بعقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لإيجاد الآليات والاستراتيجيات الكفيلة لحماية البيئة الدولية وسبل ردع التلوث. فقد جاء على لسان "يوثانت U Thant" الأمين العام للأمم المتحدة للفترة ١٩٦١–١٩٧١حول البيئة والتعامل معها دون إتلاف أو تدمير إذ يقول: "إننا شئنا أم أبينا نسافر سوية على كوكب مشترك, وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة آمنة"[٢٦].

فكانت أولى البدايات ظهور الاهتمام بالبيئة عالمياً عندما قررت الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ خلال دورتها الثالثة والعشرين إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة يتناول البيئة الإنسانية ولدراسة مشاكل التلوث التي تهدد الكرة الأرضية والبحث عن حلول ناجعة لها, فكان قرارها رقم (٢٣٩٨) الصادر في ١٢/٣/ ١٩٦٨ الذي دعا الدول إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية ووضع حد لمشاكل تلوث البيئة[٢٧].

وعليه قد اضطرت الأمم المتحدة إدخال بعض التعديلات على اجندتها قد حدث ذلك بالاعتراف الرسمي الأول بالبعد البيئي الدولي في الأمم المتحدة حول البيئة في المؤتمر المنعقدة في "ستوكهولم" بالسويد عام ١٩٧٢

المعنى "البيئة البشرية" وحق الإنسان في بيئة نظيفة, والتي أوفد إليه (١١٣) دولة ممثلين عنها[٢٨], وقد تأثر المؤتمر بأجواء الحرب الباردة وانقسام النظام الدولي آنذاك بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واشتداد التنافس والصراع بينهما بدلاً من إيجاد حلول للمشكلات البيئية والتنمية المستدامة فقد انعكس سلباً على المؤتمر.

ويعتبر "برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)" من أبرز الإنجازات التي توج بها مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢حول البيئة البشرية وجعلها في مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة الغير عسكرية بمراقبة كوكب الأرض من خلال القانون الدولي للبيئة, فأصبح مقر للأمانة العامة للجهاز الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة المهتم بشؤون البيئة ومقره في "بنيروبي" عاصمة "كينيا", وتم إنشائه طبقاً للتوصية رقم ٢٩٩٧ في ١٥/كانون الأول/ ١٩٧٢ الصادر عن الجمعية العامة, وبدأ نشاطه سنة ١٩٧٣ ويتكون من لجنة تنسيق إدارية, ومجلس إداري يضم (٥٨) عضو من الدول الأعضاء في الجمعية العامة, وتقوم الجمعية العامة بانتخابه كل ثلاث سنوات, باعتبار الجمعية العامة السلطة العليا للبرنامج[٢٩].

رغم ذلك إلا ان مؤتمر ستوكهولم بداية استنهاض للأخطار الجديدة التي تهدد البيئة والتنمية وضرورة الاهتمام به على المستوى الدولي, وضعت نصوصاً أساسية بوجود حقل خاص من القانون الدولي يهتم بالبيئة حددت التوجيهات الكبرى وعد هذا التصريح قاعدة الحق في البيئة (البيئة نوعية) ووضع (٢٦) مبدأ تدعو الدول إلى التعاون في حماية وتحسين البيئة الطبيعية من خلال منع التلوث وعدم الحاق ضرر فادح أي أن الدولة لا تستطيع أن تتبنى سياسات تسبب أضراراً فادحة لدولة أخرى[٣٠]. وتم اختيار ٥/حزيران ليكون اليوم العالمي للبيئة, كما قدمت (١٠٩) توصية محددة للعمل الدولي, وفي الوقت نفسه تم إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environnement program (UNEP)"؛ وقد ارتقى في مبادئ المؤتمر إلى صف حق من "حقوق الإنسان" بذلك توسع نطاق تلك الحقوق التي كانت تقتصر على الحريات والتعبير السياسي والعقيدة والمشاركة السياسية وغيرها فتوسعت تلك الحقوق لتشمل حق الإنسان في الحياة لينعم ببيئة سليمة ونظيفة, وجاء ذلك في المبدأ الأول من هذا التصريح هو أن للإنسان حقاً أساساً في الحرية والمساواة, وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية, وعليه واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية[٣١].

وبعدها وفي التسعينات من القرن الماضي توالت عقد عدة مؤتمرات قمة عالمية برعاية الأمم المتحدة التي تعد إحدى أهم الآليات المؤسسية لمعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية, وكانت "قمة الأرض" التي عقدت في مدينة "ريو دي جانيرو Rio de Janeiro ب(البرازيل)" من ٣-١٤/حزيران/١٩٩٢ تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)", وخلص إلى وضع خطة عمل عرفت باسم (جدول أعمال القرن ٢١) وعد انعطافة كبيرة للاهتمام الدولي بالبيئة والتنمية لتحقيق السلام والتعاون بين الدول, فقد حرصت الدول على حضور المؤتمر, فحضرته دول عديدة صناعية ونامية أكثر من (١٥٠) ممثل عن دولهم بأعلى المستويات من رؤساء الدول والحكومات ووزراء لإلقاء كلمتهم أمام المؤتمر, وفيه حدث تحول في العلاقات الدولية بعد انهيار الكتلة

الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الى القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية, وعد هذا المؤتمر أعظم ملتقى عالمي تقوم الأمم المتحدة بعقده مع بروز ظاهرة العولمة واطروحاتها, وهي لحظة مهمة من تاريخ التعامل الإنساني الجماعي في قضيتي البيئة والتنمية وتعريف العالم بهذا الخطر الجديد والانتباه له[٣٢].

فجاءت هذه القمة "قمة الأرض" لتواكب القلق العالمي المتزايد حول مستقبل الحياة على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهوراً خطير غير مسبوق في التاريخ تجاوز حد المعقول من تلوث البيئة وانحسار الغابات والتصحر والجفاف والتغير المناخي وتطرفه وتصدع طبقة الأوزون وتزايد الانبعاثات الكربونية وتلوث المياه, تعمل جميعها على حدوث ذلك, ففي بعض المناطق أصبح يصعب اصلاحها, فقد شرعت النصوص الدولية المهمة بإدراج مفهوم "التنمية المستدامة" بصورة شبه مطلقة, وان هناك تكامل بين البيئة والتنمية وذلك بأخذ المسائل البيئية في الاعتبار عند تنفيذ التنمية, وجاء في بدايتها ليحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنسجمة مع الطبيعة, وكرست ندوة ريو المبادئ المعلنة في ستوكهولم القائمة على الالتزام لتقييم آثار الأنشطة المضرة بالبيئة ومبدأ الضرر البيئي[٣٣].

إلا ان هناك تحول جديد في السياسة العالمية بعد دق ناقوس الخطر البيئي, فميثاق الأمم المتحدة عند صياغته نتيجة ظروف صعبة في ظل الحرب العالمية الطاحنة والآثار الكارثية التي خلفتها لذلك لم يتطرق الى مصطلح "البيئة" ولم تستأثر أهتمام المجموعة الدولية في هذا السياق, وكذلك عندما انشاء الأمم المتحدة لم تكن البيئة تشهد تدهوراً على المستوى الوطني والدولي وبالتالي لا تشكل تهديداُ ومشكلة عالمية تثير صراعاً دولياً وتضر بصحة الانسان ورفاهيته الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي, لذلك ارتكزت الانظار الدولية على التهديدات التي تمس السلم والأمن الدوليين, ولم يأتي إلا إذا كانت سيادة الدولة واستقلالها مهدد, واستمر هذا المنطق حتى نهاية الحرب الباردة وأحداث تغييراً جذرياً في الساحة العالمية, فانتشر الاعتقاد بالحاجة الضرورية إلى تجديد الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية المتزايدة التي يواجهها العالم, فقد أعلن مجلس الأمن في ٣١/ كانون الثاني/ ١٩٩٢ ولأول مرة في تاريخه باعتبارها تهديدات للأمن والسلم الدوليين "أن السلم والأمن الدوليين لا يتوقفان فقط في غياهب الحرب والنزاعات المسلحة, بل هناك تهديدات جديدة أخرى ذات طبيعة غير عسكرية تحدق بالسلم والأمن الدوليين, مصدرها عدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية والصحة العامة, وتأكد ذلك في قرار مجلس الأمن رقم (٢١٧٧) في ١٨/أيلول/٢٠١٤ الذي وصنف وباء "إيبولا Ebola" الفتاك في غربي افريقيا بخانة تهديد للسلم والأمن الدوليين في جلسة عاجلة خاصة لمناقشة الازمة الصحية الغير مسبوقة وتبنى المجلس القرار بالإجماع وعد ذلك سابقة من مجلس الأمن[٣٤].

برز مفهوم "الدبلوماسية البيئية Environmental Diplomacy" والتي قادها الأمين العام للأمم ووسيلة من وسائل التعاون الدولي تهدف الى حماية البيئة الدولية, فدعا إلى قمة وعقدت في نيويورك في٦- ٨/ايلول/ ٢٠٠٠ وحضرها (١٤٧) رئيس دولة وحكومة من مجموعه (١٨٩) دولة عضو حضروا, وجاء فيه اعلان الأمم

بشان الألفية الانمائية الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية لحماية البيئة المشتركة وعلى النحو الآتي[٣٥]:

١-بذل الجهد لتخليص البشرية جمعاء في الوقت الحاضر والمستقبل من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه, ولم تعد الموارد تكفي لإشباع احتياجاتهم.

٢-تأكيد دعم مبادئ التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

٣-تطبيق أنشطة وأخلاقيات جديدة في البيئة الطبيعية, لحفظ الطبيعة ورعايتها.

٤-تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.

٥-الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً تاماً في البلدان التي تتعرض لجفاف أو التصحر أو كليهما بصورة خطيرة, ولا سيما في أفريقيا.

٦-وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه عن طريق وضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والمحلي, بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.

٧- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية, الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

وقد أصدرت شركة ميونخ ري العالمية للتأمين التي تتابع الخسائر الناجمة عن التغيرات المناخية تقريرها الصادر عام ٢٠٠٥ بناء على طلب الأمم المتحدة الى الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية قد تسبب بخسائر سنوية تقدر بحوالي ٣٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٥٠, كما اشار التقرير إلى ان هذه الخسائر يمكن ان تنتج عن الأعاصير وتآكل التربية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر مما يؤدي إلى التأثير المدمر على النظم الزراعية والبحرية[٣٦].

أثناء تولي "بطرس غالي" مهامه كأمين عام طور مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" وتعني على الأمم المتحدة لا تنتظر على تفاقم الأزمة بل اثارة الانتباه لها والتدخل لمنعها أو منع وقوعها أصلاً, فأن لم تنجح فعليها محاولة حصر نطاقها منع أنتشارها, في الواقع أن بطرس غالي لم يكن أول من استخدم هذا المصطلح بل الأمين العام السابق " داج همر شولد Dag Hammarskjold" في فترة الستينات من القرن الماضي, إلا أن بطرس غالي استخدم هذا المفهوم فعلياً في تقرير الأمم المتحدة الرسمي عام ١٩٩٢, وعد هذا المفهوم كإنذار مبكر بالتنبؤ بالأزمات والتهديدات قبل وقوعها وإعلام مجلس الأمن والجمعية العامة بتلك التهديدات, وعدة هذه الدبلوماسية اداة بيد الأمين العام للأمم المتحدة بالتحذير بالخطر الذي يهدد الكرة الارضية[٣٧].

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres" هذه الحقيقة في كلمته أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP24) في كاتوفيشي في بولندا في ٣/كانون الأول/ ٢٠١٨ وأعلن بمرارة: "نحن في ورطة كبيرة مع تغير المناخ إن تغيير المناخ يعمل بشكل أسرع مما نحن عليه, ويجب علينا اللحاق به عاجلاً وليس آجلاً قبل فوات الاوان, فهي بالفعل مسألة حياة وموت" وقال ايضاً "ان تغير المناخ هو القضية الوحيدة الأكثر أهمية التي نواجهها, إنه يؤثر على جميع خططنا

للتنمية المستدامة وعالم آمن ومزدهر لذا من الصعب أن نفهم نحن لا نزال نتحرك بشكل جماعي بطيء وان الوقت ينفذ"[٣٨].

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة والأمين العام في التنمية المستدامة:

أن الدور المهم لمنظومة الأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها كاستراتيجية عالمية شاملة في مواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ والعواقب المدمرة لمستقبل الأرض والبشرية, فقد أسند لمنصب الأمين العام مهمة مراقبة ومتابعة تطبيق الإصلاحات الجديدة في المنظمة, كما أن لنائب الأمين العام مطلق الصلاحية في إدارة "مكتب تمويل التنمية" وهو مكتب تم استحداثه عام ١٩٦٥ لدعم دور المنظمة في التنمية فيما يسمى "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programe(UNDP)" للحد من التدهور البيئي[٣٩].

كانت أبرز محطات التحرك الدولي سيره نحو التنمية المستدامة من أعلان الأمم المتحدة في مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ الذي شكل بداية فعلية لـ(عولمة التفكير البيئي) وبداية الاهتمام السياسي العالمي والوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة التي أصبحت محفوفة بالأخطار بسبب تصرفات الإنسان الخاطئة والعشوائية مما يتطلب وضع حد لهذه التصرفات ويجب وقف استنزاف موارد الارض وحماية البيئة وصيانتها, وقد تم تحديد يوم افتتاح هذا المؤتمر يوماً عالمياً للبيئة من قبل الأمم المتحدة[٤٠], وهكذا باتت العلاقة الرابطة بين حقوق الإنسان وصحته واضحة على الأقل منذ هذا المؤتمر الهادف إلى ارشاد الدول بتعديل من الممارسات والعمليات الضارة على البيئة والعمل من أجل الحفاظ عليها وتعزيزها.

وان مفهوم التنمية أصبح يعكس فكرة التكامل مع حقوق الإنسان, مما استلزم مفهوماً جديداً للأمن يشمل كل الظواهر والتطورات الجديدة, فمفهوم التنمية الشاملة كما أقرها "أعلان الحق بالتنمية" والذي يعد أول إعلان جسد قانونياً عملية التنمية كحق من حقوق الإنسان, والذي فيه جعل الإنسان "هدف التنمية وغايتها" والذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ الصادر بتاريخ ٤/كانون الاول/ ١٩٨٦ الذي يحتوي (١٠) مواد أنتجت مجموعة من الآثار القانونية, وجاء فيه أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لأعمال الحق بالتنمية التي تعتبر عملية ذات ابعاد ثلاثية (اقتصادية, اجتماعية, ثقافية) غير قابلة للتجزئة تهدف إلى تحسين المستمر لرفاه الإنسان وهو بمثابة المكمل للاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨, والعهدين الصادرين عام ١٩٦٦ حيث أكد الإعلان الجديد على ان التنمية كحق من حقوق الإنسان وليست مجرد امتياز[٤١].

أتيح للنظام السياسي العالمي منبراً تطرح فيه المسائل على المستوى الدولي هو منظمة الأمم المتحدة, وأخذت تعقد دورات ومؤتمرات خاصة للجمعية العامة لتحقيق اهداف ومبادئ الأمم المتحدة, ومنها مسألة التنمية المستدامة, وأصبحت السمة البارزة في أجندات المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف منها منظمة الأمم المتحدة, فتشكلت "لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Commission on Sustainable Development (CSD)" بعد مؤتمر القمة ريو عام ١٩٩٢ وتعد مركزاً للحوار بين الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة, لإيجاد حلول

ناجعة لمشكلة التي تواجهها, ووجود هذه اللجنة أمر لا غنى عنه, وجاء في المادة (٢٥) من اعلان ريو حول التنمية والبيئة نصه "السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مرتبطة لا تتجزأ" ولهذا فكل عملية تنمية عليها بأخذ في عين الاعتبار حماية البيئة كقيمة أساسية, ولأجل بصياغة قانون دولي بيئي فألزمت المادة (٢٧) جاء فيها "الدول والشعوب بتطوير قانون دولي في مجال التنمية المستدامة"(٤٢).

وفي ٢٤ آب–٤ ايلول/٢٠٠٢ عقد مؤتمر "جوهانسبرغ Johannesburg" في جنوب افريقيا حمل عنوان "مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة United Nations Conference on Sustainable Development (UNCSD)" بحضور (١٩١) دولة واعتبر هذا المؤتمر هو القمة الثانية للأرض بعد مؤتمر ريو دي جانيرو Rio de Janeiro عام ١٩٩٢, وأكد هذا المؤتمر على الالتزامات السابقة في اطار تحقيق التنمية المستدامة التي أقرت في المؤتمرات السابقة؛ وجاء في اعلانه بعنوان (من جذورنا إلى المستقبل) كخطة عمل الألفية الجديدة, كما سلط الضوء على ضرورة الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك, وأكد ايضاً المؤتمر على المادة (١٥) من إعلانه "أن عدم وجود تأكيد علمي مطلق عن أسباب التلوث لذلك يجب إلا يستخدم هذا كذريعة لتأجيل اتخاذ تدبير فعالة لمنع تدهور أوضاع البيئة"(٤٣).

كما ان عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو+٢٠) في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو Rio de Janeiro في الفترة ٢٠–٢٢/حزيران/٢٠١٢ ليؤكد من خلاله المجتمعين من رؤساء الدول والحكومات وممثلين الدول رفيعي المستوى الالتزام بالتنمية المستدامة وتشجيع لبناء مستقبل مستدام على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لصالح كوكب الأرض والأجيال القادمة واقرار وثيقة (المستقبل الذي نصبو اليه) التي تضمنت العديد من الفقرات المهمة(٤٤).

وفي قمة باريس قمة لمواجهة التغير المناخي في كانون الأول ٢٠١٥ بحضور (١٩٧) دولة حيث تم الاتفاق على أهمية كبيرة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة للحد من الآثار الضارة للمناخ, الأمر الذي يتطلب أوسع قدر ممكن من التعاون من البلدان جميعاً ومشاركتها في الاستجابة الفعالة بغية الحد من انبعاث الغازات الضارة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون, وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام, وفي العام نفسه جاءت خطة التي تضمنها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢١/ تشرين الأول/ ٢٠١٥ بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)" وتعتبر من أهم البرامج التي رسمت الملامح الأساسية للتنمية المستدامة إذ جاءت كإطار عمل جامع متكامل من أهداف التنمية التي تغطي عدة مجالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من دون تهميش أي مجال من هذه المجالات واشراك جميع دول العالم, إذ وزعت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على خطة تحتوي على (١٧) هدفاً رئيساً مقسمة على (١٦٩) غاية, والتي ستشكل سياسات التنموية للسنوات اللاحقة من خلال دمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية(٤٥).

من الملاحظ مع استمرار تفاقم التهديدات العالمية الجديدة أخذ الأمين العام للأمم المتحدة "انطونيو غوتيريش Antonio Guterres" دوره بإصدار تقرير شامل وذلك في عام ٢٠٢١ تحت عنوان "أجندتنا المشتركة" قال فيه إنه سيواصل إعطاء الأولوية لإصلاح هيكل إدارة وتجديد نظام الأمم المتحدة بطريقة تستغل موارد المؤسسات والشركات وشبكات المجتمع المدني لمعالجة القضايا العالمية بعد فشلها في التعامل مع تحديات العالمية كتغير المناخ وحدد التقرير الإجراءات التي يمكن للحكومات اتخاذها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة[٤٦].

الخاتمة:

وقد ركزت الدراسات والتحليلات التقليدية على مهام ووظيفة الأمين العام للأمم المتحدة على القضايا ذات الطبيعة السياسية, إذ ينظر إلى الأمين العام كجهاز يستهدف بالأساس حل الخلافات السياسية بين الدول, بينما بعد التطور الحاصل على جميع الأصعدة وتنوع التهديدات والمخاطر إذ ان النظام التعاوني الدولي الذي يتم في اطار الأمم المتحدة قد استغرق وقت طويل للاعتراف بالتهديدات الجديدة التي تهدد كوكب الأرض والوجود البشري, لذلك توسع العمله ليشمل حل القضايا غير السياسية والعسكرية خاصة منها في المجال البيئي والتنمية المستدامة بالاستناد على مادة الاولى بفقراتها وكجزء من روح المادة (٩٩) من ميثاق الأمم المتحدة, ففي ظل المتغيرات الأزمات الراهنة التي يعيشها المجتمع الدولي والتي لا تتماشى والجمود الذي يتسم به النظام المؤسسي لمنظمة الامم المتحدة ولذلك يجب ضرورة الاصلاح المبكر لها, من هنا تظهر الحاجة الملحة أن يكون هذا للامين العام دور أكثر فاعلية في مجال البيئة والتنمية,

فالتنمية والبيئة العلاقة بينهما وثيقة لا يمكن الفصل بينهما فهم عنصران متلازمان دون انفكاك, إذ لا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من الموارد البيئية متداعية, كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة, لذلك حماية البيئة شرطاً اساسي لضمان تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والعالمي والحفاظ على مقدرات الاجيال اللاحقة واستخدام الامثل للموارد الطبيعية دون تدمير البيئة, من هنا يكون دور فاعل للامين العام كونه المنصب الذي يتبوئه اعطاه حرية الحركة على الساحة الدولية.

الهوامش:

١) اسامة مرتضى السعيدي, الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة الحرب الباردة رؤية اصلاحية, المركز العلمي العراقي, دار ومكتبة البصائر, بيروت, ٢٠١١, ص٢٦٦.

٢) طارق السر محمد خير, آثار السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي على السيادة الوطنية والرقابة عليها, دار آرتيا للنشر والتوزيع, الخرطوم, ٢٠٢٤, ص٥٣.

٣) سهيل حسن الفتلاوي, التنظيم الدولي, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ط٣, ٢٠١٣, ص١٥٦.

٤) نرى جنسيات الامناء العامون في منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها نلاحظ كلهم من الدول الصغيرة واخرى محايدة, وهم كما يلي: تريجف لي(Trygve Lie) من النروج ١٩٤٦-١٩٥٢. داج همر شولد (Dag Hammarskjold) من السويد ١٩٥٢-١٩٦١. سيثويوثانت (Sithu.Y. Thant) من ميانمار ١٩٦١-١٩٧١. كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) من النمسا ١٩٧٢-١٩٨١. خافيير بيريز دي كويلار (Javier Perez de Cuellar) من بيرو ١٩٨٢-١٩٩١. بطرس غالي

من مصر ١٩٩٢-١٩٩٧. كوفي أنان (Kofi Annan) من غانا ١٩٩٧-٢٠٠٧. بان كي مون(Ban Ki-moon) من كوريا الجنوبية ٢٠٠٧- ٢٠١٧. أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres) من البرتغال٢٠١٧ ويمارس عمله الى الان.

٥) علي يوسف الشكري, المنظمات الدولية, المطبعة الحيدرية, النجف الأشرف, ٢٠١٥, ص١٦٩.

٦) أوشاعو رشيد, دور الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بين العوائق والإصلاح, ص٦٦.

٧) هديل صالح الجنابي, دور الأمين العام في حفظ السلم والأمن الدوليين, المركز القومي للإصدارات, القاهرة, ٢٠١٤, ص١٩.

٨) محمد حسن دخيل, المنظمات الدولية, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٨, ص١٠٣.

٩) خليل اسماعيل الحديثي, الوسيط في التنظيم الدولي, منشورات وزارة التعليم العالي جامعة بغداد, بغداد , ١٩٩١, ص١٧٨.

١٠) محمد الحسيني المصيلحي, المنظمات الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٨٩, ص٥١٢.

١١) حكمت شبر, القانون الدولي العام, دراسة مقارنة في الفقهين الرأسمالي والاشتراكي, دار الرافد للمطبوعات, بغداد, ٢٠١٧, ص٦٢.

١٢) فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داوود, المنظمات الدولية, دار العربية للقانون, بغداد, ٢٠١٠, ص٩١.

١٣) سيف ضياء دعير, التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام رواندا تشيلي, الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع, بغداد, ٢٠٢١, ص١٨.

١٤) ساجد احميد عبل الركابي, التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, ٢٠٢٠, ص١٠. وكذلك أنظر: عبد الوهاب محمود المصري, التوازن بين الموارد والسكان من منظور مختلف, دار الحصاد للطباعة والنشر, دمشق, ٢٠٠٨, ص٤٢.

١٥) مايكل كلير, الحرب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية, ترجمة: عدنان حسن, مركز دراسات الشرق الأوسط, عمان, ٢٠٠٢, ص١٥٢. وكذلك أنظر: حمزة شريف, الحرارة والحياة على الأرض الأسباب والعواقب, العلمين للنشر, النجف الأشرف, ٢٠٢٤, ص٨٤.

١٦) سعد حقي توفيق, العلاقات الدولية, مكتبة عدنان, بغداد, ٢٠١٧, ص٦٤٧.

١٧) نزار عوني اللبدي, الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية, دار دجلة, عمان, ٢٠١٥ ص١٢٣.

١٨) محمد نجيب كشوط ومصطفى اسعيد, التنمية المستدامة من منظور التبعية, مجلة الناقد للدراسات السياسية, جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, مجلد(٨) العدد(١) ٢٠٢٤, ص١٥٩-١٦٠.

١٩) بول وورد وآخرون, البيئة تاريخ الفكرة, ترجمة: سعيد منتاق, مجلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون, الكويت, عدد (٥٠٦) مايو ٢٠٢٣, ص١٥٥.

٢٠) عبد الخالق عبد الله, التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, السنة (١٥) العدد (١٦٧) كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣, ص٩٤-٩٥.

21) H. French, the role of the United Nations in Environmental Protection and Sustainable Development, World watch Institute, Washington DC, USA, p3.

٢٢) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط, التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ط٢, ٢٠١٤, ص٢٥.

٢٣) برايان وايت وآخرون, قضايا في السياسة العالمية, ترجمة: مركز الخليج للأبحاث, مركز الخليج للأبحاث, دبي, ٢٠٠٤, ص١١٨. وكذلك أنظر: سعد حقي توفيق, مصدر سبق ذكره, ص ٦٥٧.

٢٤) برايان وايت وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص٩٥.

٢٥) سعد حقي توفيق, مصدر سبق ذكره, ص٦٥٨.

٢٦) سيد عبد النبي محمد, التلوث البيئي وباء العصر العولمة, وكالة الصحافة العربية (ناشرون), القاهرة, ٢٠١٩, ص١٥.

٢٧) عباس محمد أمين, جهود هيئة الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة, مجلة البحوث العلمية في تشريعات البيئية, جامعة ابن خلدون, الجزائر, المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠١٨, ص٣٠٣و٣١٠.

٢٨) بول كندي, برلمان الإنسان الأمم المتحدة الماضي الحاضر المستقبل, ترجمة: رؤف عباس, المركز القومي للترجمة, القاهرة, ٢٠٠٨, ص٢٢١-٢٢٢.
٢٩) عباس محمد أمين, مصدر سبق ذكره, ص٣١٣.
٣٠) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين تفت, مبادئ العلاقات الدولية, ترجمة: حسام الدين خضور, دار الفرقد, دمشق, ٢٠١٣, ص٥٠٥.
٣١) سهيل حسين الفتلاوي وغالب عواد حوامدة, القانون الدولي العام حقوق الدول وواجباتها الإقليم المنازعات الدولية الدبلوماسية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ط٣, ٢٠١٣, ص٧٢.
٣٢) برايان وايت وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص١١٧- ١١٨.
٣٣) المصدر نفسه, ص٧٢- ٧٣.
٣٤) محمد الخلوقي, منظمة الأمم المتحدة وأزمة النظام الدولي, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, السنة (٤٦) العدد (٥٣٨) كانون الثاني ٢٠٢٣, ص١٠٢.
٣٥) مصطفى يوسف كافي, التنمية المستدامة, دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٧, ص٦٦-٦٧.
٣٦) عبد المنعم مصطفى المقمر, الانفجار السكاني ولاحتباس الحراري, مجلة عالم المعرفة, المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, عدد(٣٩١) أغسطس ٢٠١٢, ص١٧٠.
٣٧) نبيل غالب الزعيتري, الدبلوماسية الوقائية بين النظرية والتطبيق, مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة, صنعاء, العدد الثالث والعشرين (يونيو-ديسمبر) ٢٠١٩, ص٧٢-٧٣.
٣٨) ساجد احميد عبل الركابي, مصدر سبق ذكره, ص٥-٦.
39) Adil Najam end Mihaela Papa end Nadaa Taiyab, Global Environmental Governance A Reform Agenda, project of the International Institute for Sustainable Development (IISD), The initiative was conceived of and funded by the Ministry of Foreign Affairs, Government of Denmark, 2006, p37.
٤٠) وانغ تشون إي, حلم الحضارة الإيكولوجية خطط الصين لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين البيئة, ترجمة: حميدة محمود الدالي, دار الصفصافة للنشر والتوزيع والدراسات, القاهرة, ٢٠١٨, ص٢٤.
٤١) سيف ضياء دعير, مصدر سبق ذكره, ص٢٣و٣٦.
٤٢) محمد فرحان فليح وفاطمة صالح مهدي, التدقيق الاجتماعي والبيئي في ظل التنمية المستدامة, المركز الديمقراطي, برلين, ٢٠٢٢.ص٣٩.
٤٣) فلاح جمال معروف العزاوي, التنمية المستدامة, دار دجلة, عمان, ٢٠٠٦, ص٦٠.
٤٤) أوشاعو رشيد, مصدر سبق ذكره, ص٧٦.
٤٥) للمزيد أنظر: تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة متاح على الموقع:
http://WWW.fao.org/sustainable-devlopment-goals/ar
٤٦) متاح على الموقع: http://WWW.fao.org/backgrounder/role-un-secretary-general